



PROVISIONAL

A/36/PV.84
11 December 1981

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ، ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس :

السيد كتاني

(العراق)

شم :

السيد اندرسون

(استراليا)

(نائب الرئيس)

— تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) [١٢] (تابع)
— التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث : ميثاق

حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية : تقرير اللجنة الثانية [٦٩] (أ) و (ب)

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطلقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطلقة باللغات الأخرى . وستابع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

81-62799/A

(ب) المستوطنات البشرية [٦٩ (ك)]

١ ، تقرير اللجنة الثانية

٢ ، تقرير اللجنة الخامسة

(ج) اشراك المرأة وادماجها بصورة فعّالة في عملية التنمية ، الاتجاهات الطويلة الأجل
للتنمية الاقتصادية ، صندوق الأمم المتحدة الخاص : تقرير اللجنة الثانية

[٦٩ (ل) ، (م) و (ن)]

التدريب والبحث : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية [٧١ (أ)]

قضية فلسطين [٣١] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) مشاريع قرارات

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥

مواصلة نهار البنود ١٢ و ٦٩ (أ) و (ب) و (ط)
و (ك) و (م) و (ن) و ٧١ (أ) —————
جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) (A/36/691/Add.1)
التمية والتعاون الاقتصادي الدولي :

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث : ميثاق حقوق الدول
وواجباتها الاقتصادية : تقرير اللجنة الثانية (A/36/694/Add.2)
المستوطنات البشرية (ب)

١ ' تقرير اللجنة الثانية (A/36/694/Add.10)

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/36/713)

(ج) اشراك المرأة وادماجها بصورة فعّالة في عملية التنمية ، الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية
الاقتصادية ، صندوق الأمم المتحدة الخاص : تقرير اللجنة الثانية (A/36/694/Add.2)
التدريب والبحث : معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث : تقرير اللجنة الثانية (A/36/693/Add.1)

قدم السيد ولد سيد احمد (موريتانيا) ، مقرر اللجنة الثانية ، تقارير تلك اللجنة (A/36/691/
Add.1 و A/36/694/Add.2 و A/36/694/Add.10 و A/36/694/Add.1 و A/36/693/Add.1) .

ثم تحدث كما يلي :

السيد ولد سيد احمد (موريتانيا) (مقرر اللجنة الثانية) : السيد الرئيس ،
أتشرف بأن أقدم الى الجمعية العامة الوثائق التالية المتضمنة تقارير اللجنة الثانية حول البنود التالية
من جدول الأعمال : أولا ، الوثيقة A/36/691/Add.1 تحت البند ١٢ . ثانيا ، الوثيقة A/36/694/
Add.2 تحت البند ٦٩ (أ و ب) . ثالثا ، الوثيقة A/36/694/Add.10 تحت البند ٦٩ (ط) . رابعا ،
الوثيقة A/36/694/Add.11 تحت البند ٦٩ (ك) و (م) و (ن) . وأخيرا الوثيقة A/36/693/Add.1
فيما يخص البند ٧١ (أ) . وقد وردت توصيات اللجنة في الفقرات التالية من الوثائق آتفة الذكر .

أولا ، الفقرة (١١) من الوثيقة A/36/691/Add.1 . ثانيا ، فيما يخص A/36/694/Add.2 فقد وردت توصية اللجنة الثانية في الفقرة الثالثة . ثالثا ، فيما يخص الوثيقة A/36/694/Add.10 فقد وردت التوصية في الفقرة الثامنة عشرة . وفيما يخص الوثيقة A/36/694/Add.11 فقد وردت توصية اللجنة الثانية في الفقرة السادسة عشرة . وأخيرا فيما يخص A/36/693/Add.1 توجد توصية اللجنة الثانية في الفقرة التاسعة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اذا لم يوجد هناك اقتراح ، فوفقا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سوف أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبالتالي ستقتصر البيانات على تحليل التصويت .
ان مواقف الوفود فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الثانية ، وردت في محاضر جلسات اللجنة الثانية ذات الصلة .
وأود أن اذكر السادة الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة بتاريخ ٢١ من أيلول /سبتمبر ١٩٧٩ ومؤداه :

" انه عندما ينظر نفس مشروع القرار في لجنة رئيسية وفي الجلسة العامة ، فان على الوفود أن تعزل تصويتها مرة واحدة فقط اما في اللجنة أو في الجلسة العامة الا اذا كان تصويت الوفد في الجلسة العامة يختلف عن تصويته في اللجنة " .
وأدعو الآن السادة الأعضاء الى النظر في الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال المتعلق بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الوثيقة A/36/691/Add.1 .

وستشرع الجمعية الآن في التصويت على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة الحادية عشرة من تقريرها .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٨ عن التصويت . (قرار ٣٦ / ٧٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن السيد ممثل جمهورية اليمن العربية الذي يرغب في تحليل تصويته .

السيد الاكوع (اليمن) : السيد الرئيس ، نظرا لما تتمتعون به من حكمة ودراسة في الشؤون الدولية والعمل الدبلوماسي ، فقد اثبتتم قدرتكم على ادارة أعمال الدورة بنجاح ، كما اثبتتم أن الثقة التي حظيتكم بها من المجتمع الدولي كانت دون شك في محلها . لذلك ، فانني أهنئكم كما أهنئ نوابكم وجميع مساعدكم على تلك الثقة وذلك النجاح .

سبق لوفد بلادي أن شرح تصويته بعد التصويت في اللجنة الثانية على مشروع القرار الخاص بتقديم المساعدة للشعب العربي الفلسطيني ، وأود هنا أن أؤكد ما شرحناه ومفاده ان المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني مهمة بلغت من الزيادة ومهما بلغت من الاستمرارية فلا تساوى أبدا خسارته في نكران حقه في وطنه وحقه في عودته الى دياره واسترداد ممتلكاته .

ولا يمكننا الجزم بأنه في حاجة الى المساعدة لوعاد الى وطنه فلسطين ويرى وفد بلادي أن الحل للقضية الفلسطينية ليس في استجداء الهبات ، وانما في وضع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن موضع التنفيذ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى تقارير اللجنة الثانية بشأن البند ٦٩ من جدول الأعمال المعنون " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " .

ان تقرير اللجنة الثانية بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) المعنونين " الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " و " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " وارد في الوثيقة A/36/694/Add.2 .

وفي الفقرة ٣ من ذلك التقرير ، توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع مقرر بعنوان " صندوق التنمية العالمي " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع هذا المقرر ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٦٩ من جدول الأعمال .

وسوف تبدأ الجمعية العامة الآن في نظر تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ط) من البند ٦٩ من جدول الأعمال والمتعلق " بالمستوطنات البشرية " . وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/36/694/Add.10 .

ولقد طلبت صاحبة الفخامة السيدة اميلدا رومولد زماركوس ، رئيسة الدورة الرابعة للجنة المستوطنات البشرية وسيدة القلبين الأولى ووزيرة المستوطنات البشرية ، أن تدلي بكلمة وفضلاً للفقرة (٦) من منظوق القرار ١/٤ الصادر في ٦ أيار/مايو ١٩٨١ والمصنوع " اعلان مانيلا بشأن حركة المستوطنات البشرية " والذي اعتمده اللجنة في دورتها الرابعة .

اصحابيت السيدة اميلدا رومولد زماركوس ، سيدة القلبين الأولى ووزيرة المستوطنات البشرية

الى المنصة .

السيدة ماركوس (القلبين) (الكلمة بالانكليزية) : أرجوان تسمحوا لي بأن أبدأ حديثي بالاعراب عن تقديري للشرف الذي أولته لي الحكومات التي اشتركت وفودها في الدورة الرابعة للجنة المستوطنات البشرية في مانيلا والتي اعتمد مجلس ادارتها بيان مانيلا بشأن حركة المستوطنات البشرية والذي طلب من رئيسه أن يقدم التقرير الخاص بموضوع المستوطنات البشرية الى الأمم المتحدة . وانني أتقدم بهذا التقرير في الاطار الأوسع الذي أسميته النظام البشري الجديد . هناك في كتاب الأمثال حقيقة بدئية قديمة غالباً ما ننساها في غمار حياتنا اليومية ؛ وهي أنه حينما لا تكون هناك بصيرة تهلك الشعوب .

واسمحوا لي أن أبدأ كلمتي هذه وأن أبدأ هذا الحوار معكم بالقول بأنه عند ما لا تكون هناك بصيرة شاملة للبشرية ، فان الناس يقضى عليهم بالهلاك ، وعلينا أن نعيد التفكير في اطار جديد تماما لصالح البشرية . ان هذا المثال هو في الأساس اطار اخلاقي يأخذ في الاعتبار رفاهية الانسان ليس فقط لصالح الأجيال الحاضرة ولكن أيضاً لصالح الأجيال التي لم تولد بعد ، وهذا ما أكد عليه الرئيس ماركوس في كانكون .

وعند ما أتحدث عن هذا النظام الأخلاقي ، فاني لا أشير الى الاحساس بالاخلاقيات كما ترسمها - على سبيل المثال - العقائد المنظمة أو المؤسسات الدينية . انني أتحدث عن البشرية بأكملها خلال القرون ، فأيا كان ايمان ومعتقدات الأفراد أو المجتمعات ، فان هذه البشرية تثبت الاحساس بالقيم الذي يؤثر على الضمير والذي يجعل من الانسان مخلوقاً أسمى من بقية مخلوقات هذا الكوكب .

وهناك مسائل معقدة ومثيرة للبس تصبح أكثر وضوحاً اذا ما عرفنا الى أين نسير . فاذا ما سرنا على أساس التفكير الحالي ، فانه يمكننا أن نصر على أن كل أمة وكل فرد ، ينبغي أن تكون له نظراته

الخاصة به ، وهذا أمر طيب وحسن ولكنه غير كاف . ان هذه أهداف يتم تحديدها ذاتيا دون اعتبار لسائر الجوانب الانسانية وتكون محصورة في اطار مصالح اقليمية وتدور حول تطلعات سياسية واقتصادية . ان ما نحتاجه هو نظام انساني شامل نشارك فيه جميعا بنظرة مستقبلية يجب تخطيطها وادارتها ابتداءً من اليوم .

اننا نتجه الى حصر نظرتنا الى التنمية في مظاهرها المادية القابلة للقياس ، ولكن تتاولا ماديا صرفا للتنمية يجب أن ينتهي .

على أي شيء تقوم الخطة الجديدة ؟ انها تقوم على الاحساس الايجابي أو على الحب وليس على رومانسية الشهوة العاطفية والجسدية والجانبية ، ولكن على البعد الاكبر للارتباط أو الالتزام . ان الانسان يسير ويتأور في محيط بشري أكبر لأنه يكرس نفسه للآخرين وهذا لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق الاتصال والاهتمام بالآخرين وليست هذه نظرية جديدة .

ولقد لوحظ أكثر من مرة أن التركيز على التنمية لكونه ماديا فقط ، قد قطع أوصال الانسان وضحي بانسانيته كقربان للنمو . ان ما نحتاجه اليوم هو تحقيق نمو الانسان مع التخلي عن الصورة القائمة على القوة وسيطرة الأب على جهد الانسان ، ويجب أن نبدأ عصر عودة الأم الى حياة الأسرة . ان هذا ليس تعبيراً شعرياً مجازياً ولكنه اعتراف بعدم قابلية الذات الانسانية للتجزئة وفقا لما يقره الفلاسفة المعاصرون .

ومصورة عقلية ، فان عودة الأم تمثل تكريس الحب كقوة تفرض الالتزام بالنظام . وعندما نتحدث عن التخطيط الجديد ، فاننا نعني هذه القوة على وجه التحديد التي دونها لا يمكن أن تكون هناك حياة بل مجرد وجود . كيف يمكن ألا ندرك ذلك في حاجتنا الاساسية ، وهي العيش مع بعضنا البعض ؟ ان هذه انذون هي حقيقة كنه الانسان .

اننا نسمى الى عالم أقل استجابة للاستثارة من ذلك الذى نعيش فيه اليوم ، واكثر ترابطا بكل تأكيد . والهدف هو الانسجام مع الذات ومع الآخرين ومع الطبيعة ، فليس الهدف هو السيطرة ولكنه الانصاف والتضامن والمشاركة والتكامل . ان اهداف التنمية يجب أن تشمل الانسان في حقيقته الكاملة أى في جسده وعقله وروحه ومشاعره باعتباره كلاً لا يتجزأ .

ان الاشارة مرة أخرى الى ذلك ، هي تسليم بفعلة أساسية في تكوين المجتمع ، وأرجو أن تسمحوا لي بأن أعرض عليكم خبرة الفليين في هذا السياق .

في الفليين ، لقد قمنا بتصنيف الاحتياجات الأساسية وفقاً لحدى عشرة مجموعة وهي :

المياه والطاقة والغذاء والمطبخ والخدمات الطبية والتعليم . والتوازن البيئي والرياضة والترفيه والمأوى واستخدام الأراضي والتنقل بما في ذلك وسائل الاتصال والطرق وسبل العيش .

وحتى لو كنت أكرر قولى أرجو أن تسمحوا لى بأن أقول ان تخطيط وإدارة هذه الاحتياجات ومراقبتها يجب ان تعالج في ضوء الخدمة المقدمة للانسان ، ولكن بحيث يقوم الانسان بخدمة نفسه . ان سبل العيش وليس فحسب الاسكان والخدمات الحكومية ، تصبح هي جوهر المستوطنات البشرية .

ان انشاء وزارة جديدة للمستوطنات البشرية في الفليين ، يلقي الضوء على استراتيجية انمائية تستوحي أيد يولوجية لها مكانتها منذ زمن طويل ، تقوم على الانتاج الذاتى والمشاركة والارتباط . انه مفهوم جديد للتنمية يتمشى مع احتياجات شعب الفليين ، فالمساكن لا تمنح مجاناً ، والمهاكل الأساسية للمنازل لا تنشأ الا بعد ازالة الأحياء الفقيرة واعادة بنائها في أماكن أخرى ، والوفاء بالاحتياجات الأساسية من قبل الحكومة ولكن على كل مالك أن يكمل بناء مسكنه وفقاً لنماذج يمكن أن يختارها ضمن المواد التي تقدم له ، وهو يسدد ثمن مسكنه بشروط ميسرة للغاية ، وانا لم يكن له مصدر للدخل فانه يدخل في برنامج الاعاشة الموضوع للقرية قبل ان يتمكن من الاشتراك فيه ، وبالتالي تكون له مصلحة ذاتية في القرية كما هو الحال بالنسبة لمسكنه وينطبق ذلك أيضاً على أسرته التي يمكن أن تكون تابعة لأحد برامج الاعاشة ، ولأنه يعمل فهو يبقى ولأنه يكسب عيشه يعرق جبينه فهو يشعر بالفخر ، وهكذا يحقق ذاته جسدياً وروحياً ويشعر بالكرامة الانسانية .

ومن واقع خبرتنا كشعب واجه أزمة ومشاكل لا زالت قائمة حالياً ، فاننا نطور وننفذ
أيد يولوجية المجتمع الجديد هذه ، وهي التي تمثل وجهة اساسية ، ومنطلقاً أساسياً .
ومن المؤكد أن الوزارة ومختلف الأجهزة المعنية بتنمية المستوطنات البشرية ، قد طالبت
بهذا النهج الذي يحافظ على الذات والكرامة الانسانية للتنمية .

ومن الجدير بالملاحظة أنه بينما نست تماماً الحكومات السابقة الفقراء في الريف - تلك
الحكومات السني وضعت برامج لم توفر أكثر من مجرد حلول مؤقتة لمشاكل مستمرة هي الفقر وعدم
توفر الخدمات المناسبة في الريف - فان الفقراء اليوم قد اشتركوا بصوت مباشر أكثر في تطوير
حياتهم عن طريق نفس الجهود التعاونية والمعونة الذاتية بأدنى حد من الدعم الحكومي ، وتنتهج
جميع السبل لجعلهم يشعرون بالانتماء فهم جزء من برنامج شامل يرمي الى جعل الرجل العادي
أكثر نبلاً .

ان هدف وزارة المستوطنات البشرية عن طريق مشروعاتها ، هو توفير الاحتياجات
الأساسية المندرجة تحت المجموعات الاحدى عشرة في المستوطنات البشرية وذلك بقدر وعلى مستوى
ملائم للجميع في جميع القرى والمدن في الفلبين .

ولقد بدأنا نتحرك في تلك الاتجاهات الأحد عشر في آن واحد ، تقديراً منا لأنه اذا
لم تتم بالكامل فاننا سوف نقع فريسة للاختناقات والتدهور السريع والدمار النهائي . ونحن ندرك
أننا اذا لم نعمل بجهد كامل لصالح كل فرد من افراد الشعب ، فاننا لن نحقق أهدافنا أبداً .
ولقد أنشأنا مؤسسات لزيادة قدرتنا على انتاج الغذاء ، ومهدنا الطريق لانشاء الصناعات
التي تحول كل فرد الى وحدة انتاج كريمة وفخورة للسلع الاساسية والمواد الخام من اجل الدفاع
وتوفير مواد البناء وتقديم الخدمات الأساسية . ونحن نسعى بذلك الى الحد من اعتمادنا على
الموارد والامدادات الأجنبية .

ونحن نفكر الآن في التجميع الفوري والفعال لاحتياجات وتطلعات الانسان في المجتمع
الذي يعيش فيه في كل مدينة كبيرة أو صغيرة وفي جميع المستوطنات البشرية .

اننا نفكر الآن في انشاء مساكن وفي توفير المياه محليا والمدارس والخدمات الصحية والرياضية ووسائل الترفيه ليس فسي اطار مشروعات تنفذ بصورة عشوائية لصالح الشعب ولكن باعتبار أن ذلك أحد مكونات التأكيد الكامل لذات الانسان ، وارضاء لتطلعاته الفريزية الى الخير والحق والجمال .

اننا نفكر الآن في الطاقة والمياه وفي تحسين مستوى وزيادة عدد المدارس والخدمات الصحية والرياضية والترفيهية ووسائل النقل وفرص العمل والحفاظ على التوازن بين الانسان وبيئته حتي يحقق في النهاية التوازن بين البيئة والحضارة .

وهذه في رأينا ليست مجرد مشروعات جزافية بل انها مكونات حيوية من عطية التركيز الكامل على جعل الانسان يستطيع بعد مرور هذه السنوات الطويلة أن يدرك أنه أنبل خلق لخالقه ، ولهذا الغرض وضعنا برامج ترمي الى ارضاء تطلعات الانسان الى الحياة .

وبينما أننا لا نعدل عن الجهود واسعة النطاق الرامية الى انتاج الغذاء وتطوير الصناعات الكبيرة ، الا أننا نوزع بصورة أفقية فرص العمل لصالح جميع سكان المدن عن طريق انشاء صناعات زراعية ومنزلية صغيرة في كل قرية وفي كل مركز بما يشمل زراعة الغابات في الجبال وتربية الماشية في المرتفعات والزراعة في الأراضي المنخفضة واستغلال الانهار والمحيط والبحار في الصناعات السمكية . وهكذا تصبح سبل العيش هي جوهر ومحور نشاط أية مجموعة من البشر .

وانني اعتقد أنه من الضروري عند هذه النقطة ، ابراز بيان مانيليا عن حركة المستوطنات البشرية والصادر في ١٩٨١ . ولقد كان من دواعي الشرف لي رئاسة تلك اللجنة ، وكانت مهمتنا هي العمل على تعزيز المفهوم المتكامل لمشاكل المستوطنات البشرية في جميع الدول . وقياسا على التطلعات الأساسية الى الكرامة الانسانية ، فقد شعرنا بقلق بالغ ازاء تدهور نوعية الحياة في المستوطنات البشرية لنسبة كبيرة من سكان العالم ، وقد اعربنا عن قلقنا هذا ازاء تزايد الأوضاع تفاقمها .

ان هذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمفهوم المستوطنات البشرية . اننا نرى في الانسان بداية ووسيلة وهدفا من أهداف التنمية ، لأن الانسان يحتل مركز الصدارة في اهتمامنا بالمستوطنات البشرية . ونلخص موقفنا في أن معالجة موضوع المستوطنات البشرية ، يمكن أن تكون قوة دفع كبيرة

في تحسين ظروف معيشة الانسان . ان كل ما يجعل هذا ممكنا ، هو مثل ذلك النهج الخاص بالمستوطنات البشرية وقد حظي بنشاط قطاعي منسق اشتركت فيه مجموعة من الخبراء المختصين في مختلف المجالات قاموا بعملهم داخل اطار متكامل وشامل .

ومن الناحية العملية ، فان تنمية المستوطنات البشرية ، لا تعني مجرد انشاء المساكن للفقراء أو توفير الاسكان عن طريق الخدمات الاجتماعية ، ولكن الأهم من ذلك هو أن يشمل هذا تنسيق جميع الجهود في القطاعين العام والخاص لتحسين نوعية حياة الشعب عن طريق الوفاء باحتياجاته الاساسية المنظورة وغير المنظورة .

وهكذا ننظر الى هذه المجموعة من الأعمال المتضافرة المعروضة على هذا المحفل . ان نظرة البشرية المشتركة ، تشمل المستوطنات البشرية وبالتالي فان هذه المستوطنات هي الحركة العالمية لتحسين ظروف الانسان .

لقد تبلورت هذه الحركة ومارست نشاطها على أساس من برامج عمل شاملة تغطي الاحتياجات الأساسية الأحد عشر بتطبيق تقنيات الادارة الحديثة . وأخيرا فانه في مشروعات محددة فسي مختلف البيئات في العالم ، فقد تبيّن طريقة انطباق هذه المفاهيم .

وبالتالي فان بيان مانيليا يناشد الحكومات والمنظمات الدولية المعنية ، الانضمام الى حركة شاملة وفعالة للمستوطنات البشرية ترمي الى تحقيق التقدم الكامل للانسان باعتبار ذلك دليلا قاطعا على روح التعاون والتفاهم التي سادت اثناء الدورة الرابعة للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام ١٩٨١ .

وربما نجد في حركة المستوطنات البشرية ، حلا لمعضلة الحوار بين الشمال والجنوب . ان الدول الأقل تصنيعا ، تشعر بالامتنان للمعونة التي لا مثيل لها في التاريخ المقدمة اليها من الدول الصناعية في الماضي القريب . ولكن يجب ايجاد اسلوب أفضل يكفل للمعونة الانمائية فسي المستقبل أن تؤدي في النهاية الى الاعتماد على الذات ، وبالتالي تصبح لا لزوم لها ، اننا نعتقد أن هذا الأسلوب ، يكمن في مفهوم تقدم الانسان في المستوطنات البشرية أي الاسلوب الذي ينظر الى الانسان كإنسان . ان الانسان عندما يكون راضيا من الناحية المعنوية ، فانه يصبح أكثر الموارد انتاجية والمجال الذي يمكن أن تعتمد عليه الاستثمارات . ان الانسان يمكنه أن ينتج وأن يسد ثمن الوفاء باحتياجاته . ولكن دون تقدير لكرامة الانسان عن طريق جعل عمله مصدر حياته ، فقد نواجه احتمال ألا يبقى الانسان بمثابة عبء اجتماعي فحسب بل أن يتحول الى قوة مدمرة .

وفي هذا الاطار ومن واقع الخبرة المكتسبة في بلادنا ، فقد عرضنا للدراسة في الدورة الرابعة للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية اقتراحا متواضعا موجهها الى منظومة الأمم المتحدة

وبخاصة الى الوكالات المعنية بالنشاط الانمائي في مجال الاحتياجات الاساسية للانسان بغية تنفيذ مشروعات نموذجية أو اختيارية تتعلق بالمستوطنات البشرية في عدد من مجموعات الدول النامية ذات الأهمية الجغرافية.

فلقد اقترحنا اساسا أن تتعاون مختلف الوكالات الانمائية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تحويل مجموعات فقيرة منتقاة . في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الى مستوطنات بشرية حقيقية توفر لها احتياجاتها الأساسية وتخلق فيها الحيوية عن طريق هذه النظرة الى نظام عالمي شامل جديد .

وعن طريق هذه المشروعات ، فاننا نرعي الى الانتقال بمعنى المستوطنات البشرية من المرحلة النظرية الى المرحلة العملية وذلك يجعلها تعمل وفقا للمتطلبات اليومية لكل مجموعة بشرية وطبقا للأوضاع اليومية المعتادة . ان هذا قد يؤدي الى نقطة انطلاق مفيدة لتحويل عالم يتعبد كونه الآن عقيدة الى حركة حية .

ان المستوطنات البشرية هي مهد البشرية ومنشئة القيم الانسانية ومستودعها . ان موقف البشرية الأخير في الكفاح من أجل البقاء ، سوف يتحدد في معقل الأسر والمجتمعات والمستوطنات البشرية .

ان هذا هو الملاذ الذي تلجأ اليه روح الانسان وسوف تتم رعاية هذه الروح وحمايتها في المستوطنات البشرية في العالم لحين صحتها في صورة قوة جبارة جديدة .
واننا اذا نظرنا حولنا لوجدنا أن الانسان هو الذي كان ضحية الزمن . لقد تحولت مؤسساته ضده ، وحولته حكوماته الى مجرد بيانات احصائية ، والصناعات الفت طابعه الانساني ، ويشير التسليح نعره ، وتقل الآلة من شأنه ، وتستعبده المؤسسات المالية ، وتخونه النظم النقدية ، وعنى المعونة الانمائية تقلل من قدره باعتباره ثقلا غير قابل للاصلاح ويجب أن يصاغ في قوالب أفضل ، كما اعتبرت مشاعره وقيمه غير ذات موضوع أو أهمية .

فلنقم مستوطناتنا على أساس نظام انساني جديد . ولقد منح الله الانسان للعالم حتى نكتشف فيه كل ما خلقه . فلنعد الآن ، العالم الى الانسان .
ولقد بدأت حديثي باقتباس من كتاب الأمثال ، فاسمحوا لي بأن أنهيه باقتباس آخر من كتابة على الحائط تفصح بصورة أليمة عما ينتظرنا وينتظر بقية البشر اذا لم نتمكن من ايجاد وعسى لمدى تعرض طابعنا الانساني للخطر .

لقد نقشت هذه الكتابة على حائط مبنى يعيش فيه مجتمع موهق ، فقد الأمل وطابعه الانساني . ان هذه الكتابة المنقوشة تقول :

" نظرا لانعدام الاهتمام ، فقد الضي الضد " .

وكان التوقيع هو " الله " .

فلنعد الضد الى اليوم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيدة رئيسة الدورة الرابعة للجنة

المستوطنات البشرية على بيانها .

اصطحت السيدة ماركوس رئيسة الدورة الرابعة للجنة المستوطنات البشرية من المنصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الآن مقررات بشأن مشاريع

القرارات الموصى بها من اللجنة الثانية في الفقرة ١٨ من تقريرها (A/36/694/Add.10).

ولقد اعتدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول المعنون " السنة الدولية لايواء المشردين "

دون تصويت .

فهل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (قرار ٣٦ / ٧١) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نتناول الآن مشروع القرار الثاني و يتكون من ٣

أجزاء وعنوان الجزء (أ) منه هو " تقرير لجنة المستوطنات البشرية " . أما الجزء (ب) بعنوانه " مصادر

الطاقة المتجددة للمستوطنات البشرية " . والجزء (جيم) عنوانه " تعبئة الموارد المالية من أجل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموثل) " .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني دون تصويت .

فهل لي ان اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٣٦ / ٧٢) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار الثالث المعنون

" احوال معيشة الشعب الفلسطيني " . وقد ورد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المالية والادارية

لمشروع هذا القرار في الوثيقة A/36/713 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، البحرىــــــــــــن ،
بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ،
بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،
تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قــــــــــــبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتى ،
اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، فانا ، اليونان ، فرينادا ، فينيا ، فينيا - بيساو ، فيانسا ،
هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية
الليبية ، مد فشقير ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ، بجزو ، الفلبين ،
بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومــــــــــــى
وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،
جزر سليمان ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
تركيا ، أوفندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكامــــــــــــبيرون
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بورما ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
الدايمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا

الاتحادیة ، فواتیمالا ، ایسلندا ، ایرلندا ، ایتالیا ، ساحل العاج ،
جامایکا ، الیابان ، لیبریا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نیوزیلندا ، النروج ،
السويد ، المملكة المتحدة لبریطانیا العظمى وایرلندا الشمالیة .

اعتمد مشروع القرار الثالث بأقلیة ١٠٩ صوتا ، مقابل صوتین ، وامتناع ٢٥ عن التصویت

(قرار ٣٦/٧٣)* .

الرئیس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الى ممثل أورفوای لتعلیل تصویت—ه .

السید باربرو (اورفوای) (الكلمة بالأسبانية) : فیما یتعلق بمشروع القرار الخاص
بالظروف المعیشیة للشعب الفلسطینی الذی اعتمد توا ، فان وفد اورفوای رغم أنه صوت لصالح المشروع ،
یود أن یكرر الموقف الذی اتخذه فی الدورة الاستثنائیة الطارئة السابعة للجمعية العامة المکرسة
لقضية فلسطین ، والوارد فی الوثیقة A/ES-7/PV.11 .

الرئیس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك تكون قد انتهینا من المناظر فی البند الفرعی

(ك) من البند ٦٩ من جدول الأعمال .

والآن ، ننتقل الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البنود الفرعیة (ط) و (م) و (ن) من البند

٦٩ من جدول الأعمال ، والمعنونة " اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة فی عملية التنمية—ة"
و " الاتجاهات الطویلة الأجل للتنمية الاقتصادية " و " صندوق الأمم المتحدة الخاص " .

وسوف تتخذ الجمعية الآن مقرا بشأن مشروع القرار ومشاریع المقررات التي أوصت بها اللجنة

الثانية فی الفقرتين ١٥ و ١٦ من تقريرها الوارد فی الوثیقة A/36/694/Add.11 .

وتوصي اللجنة الثانية فی الفقرة ١٥ من تقريرها بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار

المعنون " اطار شامل لبحث عالمي عن دور المرأة فی التنمية " . وحيث أن اللجنة الثانية قد اعتمدت

مشروع هذا القرار دون تصویت ، فسوف اعتبر أن الجمعية العامة ترفب فی أن تحذو نفس الحذو .

* ثم أبلغ وفد ایران وزمبابوی الأمانة أنهما كانا ینویان التصویت مؤیدین .

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٦/٧٤).

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشاريع المقررات الموصى بها من اللجنة الثانية في الفقرة ١٦ من تقريرها . ومشروع المقرر الأول معنون " اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع هذا المقرر دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟ .

اعتمد مشروع المقرر الأول .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الثاني أيضا دون تصويت ، وهو المعنون " الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟ .

اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أما مشروع المقرر الثالث والمعنون " صندوق الأمم المتحدة الخاص " فقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت أيضا . فهل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر الثالث .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من المناظر في البنود الفرعية (ط) و (م) و (ن) من البند ٦٩ من جدول الأعمال .

والآن أدعو الجمعية الى أن توجه اهتمامها الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند (٧١) (أ) من جدول الأعمال والمعنون " معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث " والوارد في الوثيقة A/36/693/Add.1 .

ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٦/٧٥).

مواصلة نأثر البند ٣١ من جدول الأعمالقضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/36/35) .

(ب) مشاريع قرارات (A/36/L.31 الى A/36/L.33 و A/36/L.50 الى A/36/L.52) .

السيد مينا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد ظلت هذه المشكلة المشيرة للضيق ، لدينا مدة طويلة ، وقد اتسم التحرك صوب حلها بالبطء الشديد ، ولكن ليس هناك انكار لتحرك الى الأمام بقدر ما . وقد شعر وفد بلادى وأوضح منذ زمن طويل أن حل مشكلة فلسطين يجب أن يقوم على مبادئ صحيحة وحازمة وعادلة لتسوية تكون دائمة . وقد وردت هذه المبادئ في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن . وقد أوضحنا أيضا أن أى حل يحقق سلما دائما ، فإنه ينبغي أن يتجه الى جوهر المشكلة التي هي مستقبل الشعب الفلسطيني المشرد . ومن حق هذا الشعب أن يكون له وطن حر ذو سيادة . كما أن من حقه أن يحدد مستقبله وأن ينظم دولته الحرة مثل أى شعب آخر في ظروف مماثلة* .

ولقد كان التحرك نحو حل المشكلة بطيئا لأن الأطراف الأساسية قد اتخذت مواقف متشددة لا يمكن التوفيق بينها . وقد فسرت الدعوة الى الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧ على أنها أقل مما تنطق به . كما أن الدعوة التي وجهت الى دول المنطقة بأن تعيش في سلم داخل حدود معترف بها ، قد فسرت على أساس انها تستبعد انشاء دولة للشعب الفلسطيني . ولذلك كان هناك عدم استعداد أساسي للخوض في مفاوضات ذات مغزى يمكن أن تؤدى الى حل للمشكلة .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد اندرسون (استراليا) .

وفي بعض الأحيان ، يتولد لدينا انطباع بأن الأطراف الأساسية قد عاشت لسنوات طويلة في حالة من النزاع وهي تخشي من السلم ذاته . ونحن نشعر ونأمل في أن نكون على خطأ بأن الأطراف قد عاشت لفترة طويلة في النزاع لدرجة أن الأمر قد أصبح بالنسبة اليها وسيلة للحياة بما في ذلك من تشعبات ومصالح راسخة عميقة . وقد كان هناك شعور بالقلق تم تعزيزه في الشهر—ور الأخيرة نظرا للسرعة البالغة التي قامت بها اسرائيل باتخاذ خطوات تجعل الحل الدائم لمشكلة فلسطين أمرا مستحيلا ، وهذه الخطوات تتضمن اعلانات بشأن القدس ورفض قبول الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ حرب عام ١٩٦٧ . ان الموقف الذي اتخذته اسرائيل يبين أنه على أفضل وجه فان هذه الأراضي يؤمل فقط أن تصبح محميات لاسرائيل . وهذا الموقف من بين المواقف الأخرى التي اتخذتها اسرائيل ، سيجعل الحل الدائم لهذه المشكلة أمرا مستحيلا . وبالمثل فاننا ننظر بقلق الى رفض الأطراف الأساسية المعنية الأخرى ، بحث الاقتراحات الرامية الى حل المشكلة دون اعطاء فرصة للمناقشة والبحث المستفيض للامكانات التي يمكن أن تتيحها هذه الاقتراحات .

اننا نناشد جميع الأطراف أن تعدل عن مواقفها وأن تتيح الفرصة للجهود التي تبذل من جانب الأصدقاء لحل المشكلة . ان الخطر الذي يشكله استمرار هذه المشكلة واضح للجميع ، ومسؤوليتنا جميعا في الأمم المتحدة أن نشجع التحرك نحو حل هذه المشكلة التي يمكن أن تسبب نزاعات على أوسع نطاق تتخطى حدود هذه المنطقة .

السيد شودي (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : ان مسألة فلسطين هي

جوهر مشكلة الشرق الأوسط وهي قضية سوف يحكم حلها مستقبل السلام في المنطقة وينعكس على الحفاظ على السلم والأمن في العالم .

ولقد كانت قضية فلسطين محل مناقشات مكثفة خلال الستة والثلاثين عاما الماضية في الأمم المتحدة . وقد تخلصت دول عديدة من نير الاستعمار والتبعية وأصبحت حرة ومستقلة ، غير أن شعب فلسطين لا زال يرنح تحت نير القهر والاحتلال .

ان بنغلاديش تؤمن بأنه لا يمكن التفكير في حل في الشرق الأوسط لا يأخذ في الاعتبار بالكامل التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني .

ان أية دراسة لقضية فلسطين ، يجب أن تقوم على أساس المبادئ الأساسية التالية :

أولاً ، ان قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وبالتالي ليس من الممكن التفكير في حل لمشكلة الشرق الأوسط الا اذا أخذت في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني .

ثانياً ، لا بد من اقرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وفي سارسته لتقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية .

ثالثاً ، مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

رابعاً ، ان اكتساب الأراضي بالقوة أمر غير مقبول ، وعلى اسرائيل أن تنسحب بالكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس .

خامساً ، يجب أن يكون هناك تفهم أكبر لقضية الشعب الفلسطيني العادلة .

ان الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن والجمعية العامة ، قد حاولت أكثر من مرة تطبيق العدالة على الشعب العربي الفلسطيني الذي يعاني الكثير . ولكن للأسف فان حكومة اسرائيل في كل مرة كانت تتخذ اجراءات تتعارض مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، مما أدى الى احباط جميع جهود المجتمع الدولي الرامية الى حل هذه القضية المتفجرة . ان اسرائيل في تحديها للقانون الدولي واتفاقية جنيف ، لازالت تقيم بصورة غير مشروعة المستعمرات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة وتستولي على مساحات كبيرة من الأراضي المملوكة للعرب وتضمها اليها . ووفقاً للاحصاءات الأخيرة ، فان السلطات الاسرائيلية قد استولت بطرق مختلفة على أكثر من ٣٧٠ ألف هكتار من أراضي الضفة الغربية . ان هدف سياسة اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، هو ابتلاع الضفة الغربية باعبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الاسرائيلية . ولقد استمرت اسرائيل في هجومها الوحشي على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مما أدى الى وفاة المئات من المدنيين الفلسطينيين . كما انها تنوى انشاء قناة تربط ما بين البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط . انها مستمرة في تهديد الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية على حد سواء .

ان اسرائيل تحاول بصورة مستمرة تقويض أسس حياة هذا الشعب العربي . ان هذا الشعب يجد نفسه منعزلاً بصورة منتظمة عن طريق اقامة أكثر من مائة مستوطنة استراتيجية . ومن سياسة اسرائيل المبيتة ، احباط أية محاولات لمنع وضع حد لوجودها السياسي في الأراضي المحتلة .

ان اسرائيل تتبع سياسة لا أخلاقية ، وهذا أمر غير محتمل . ان اسرائيل تحاول أن تفرض الحكم الاستعماري على مليون فلسطيني ، ويجب أن نضع حدا لذلك . ان الام ومعاونة الشعب الفلسطيني على يد اسرائيل ، أمر يجب أن يتوقف وكذلك قهرها العنيف لهذا الشعب . ان هذا هو الشرط الضروري الذي يجب الوفاء به اذا أريد ازالة السبب الأساسي للنزاع وضمان أمن ومستقبل المنطقة .

ان المشكلة الأساسية المتعلقة باقامة سلام شامل في الشرق الأوسط ، تكمن في ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية وفي توفير الظروف المناسبة لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته نحو النمو بحرية ودون أية عراقيل . ان المشاركة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي ، ستكون لها أهمية خاصة بالنسبة للتسوية الشاملة . وفي اعتقادنا أن الأمم المتحدة يجب أن تلعب دورا فعّالا في اطار هذه الجهود .

وما من مناقشة بشأن فلسطين سوف تكون مكتملة دون دراسة النواحي الانسانية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين . ويجب أن نؤكد مرة أخرى أن مشكلة اللاجئين مشكلة سياسية تطلبا منذ البداية . وما من اجراء انساني - مهما كانت فعاليته يمكن أن يكون ملائما لتسوية مشكلة اللاجئين الا بعد أن نجد حلا دائما لمشكلة فلسطين عامة ، ويجب أن يعود اللاجئين الى وطنهم وديارهم . وفي انتظار تحقيق ذلك ، فان الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ينبغي عليها أن تقدم الممونة الاقتصادية والفنية اللازمة لدعم الكيان الفلسطيني .

وختاما ، أود أن أبرز أن بنفلاذ يش سوف تستمر في تأييد وتشجيع جميع المبادرات العادلة والأخلاقية الرامية الى الاقرار الكامل بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . وسوف نستمر في تشجيع أية مبادرة تحظى بتأييد الفلسطينيين وتندس على مشاركتهم ومشاركة ممثلهم ، منظمة التحرير الفلسطينية ، في أية جهود ترمي الى احلال السلام . ويجب أن يسود السلام في المنطقة عن طريق الجهد الجماعي على أساس واقعي . وقد قال صاحب الفخامة القاضي عبدالستار رئيس بنفلاذ يش في رسالته بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ما يلي :

" ان الوضع الفلسطيني لا يزال ينطوى على تحد موجه للمجتمع الدولي باعتباره اختبارا لمصداقية وقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن في العالم . وما من مشكلة أخرى قد أثارت مثل هذا التفكير وهذا الاستنكار وأثارت مشاعر الشعوب والأفراد مثل مشكلة فلسطين . ومن واجبنا العمل على احلال سلام دائم وعادل ، سلام قائم على العدالة ، والعدالة تتطلب تقويم جميع الأخطاء التي وقعت والتي تتعارض مع القانون الدولي وتتطلب الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبحقوق الانسان الأساسية .

" ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن شعب فلسطين يشكل كيانا سياسيا محدد . ان تجاهل وجوده يعني تجاهل الحقيقة المعترف بها من الأغلبية الساحقة من الدول والبشرية جمعاء . وهكذا فان العنصر الأساسي للسلام الدائم في الشرق الأوسط ، يكمن في الاعتراف بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي انشاء دولة له على أرضه " .

ان وفد بنغلاديش يود أن يصبح من بين المشاركين في تقديم مشروع القرار (A/36/L.33) بشأن قضية فلسطين .

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : بينما لن أخون الآن في تقييم تردى الموقف في الشرى الأوسط الناجم عن استمرار احتلال اسرائيل وتوسعها وهو موضوع سوف تسنح لنا الفرصة لتناوله فيما بعد أثناء مناقشة الوضع في الشرق الأوسط ، الا أنني مع ذلك أود أن أبين بعض العوامل ذات الصلة المماثلة اليوم والتي تميز الموقف في هذه المنطقة الحساسة . ان هذه العوامل التي لا تدحض ، تحمل رسالة الى المجتمع الدولي بأسره ولا يمكن لأى طرف أن يتجاهلها . أولاً ، ليس هناك شك في أن مسألة فلسطين هي جوهر أزمة الشرق الأوسط وأن عدم حلها كانت له آثاره السلبية ليس فقط على هذه المنطقة وانما أيضاً على العالم بأسره . ان المبادئ الجوهرية في العلاقات الدولية المستقرة تكمن في أسباب هذه الأزمة علاوة على أساس حلها . وذلك لأن المشكلة هنا هي الحقوق الثابتة التي لا يمكن التصرف فيها مثل الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطنى وعدم اكتساب الأراضى الأجنبية بالقوة ، وحق العودة الى الوطن ، وحماية الممتلكات وإقامة الدولة الخاصة ، وما الى ذلك . ولذا ، فان احقاق هذه الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين ، يعتبر شرطاً مسبقاً للوصول الى حل عادل ودائم وشامل وسلمي في الشرق الأوسط .

ثانياً ، اذا كان هناك شيء واضح في هذه الأزمة ، فهو حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى الوحيد لشعب فلسطين التي لها الحق في أن تقرر مصيره . وكما عجل بقبول هذه الحقيقة المعترف بها كلما عجل بتبديد الوهم القائل بأن مشكلة الشرق الأوسط يمكن التفويض بشأنها من خلف ظهر شعب فلسطين . ولقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية في مناسبات عديدة ، باثبات طلبها البنائى اسهاماً في حل مشكلة الشرق الأوسط . ولذلك ، فقد أدجت في الحياة الدولية كمراقب في الأمم المتحدة وكعضو في حركة عدم الانحياز وعضو كامل العضوية في عدة وكالات وأجهزة داخل منظومة الأمم المتحدة ، وهكذا فانها أصبحت هيئة دولية قانونية وسياسية مسؤولة ، أقام عدد كبير من الدول علاقات معها على غرار العلاقات بين الدول .

ان الحقيقة الثالثة التي لا تدحض ، هي أن سياسة اسرائيل في التوسع والسيطرة تشكل عائقاً في سبيل حل هذه المشكلة وحل أزمة الشرق الأوسط عموماً . ولهذا السبب فان مسؤولية جميع العوامل الدولية التي تدعم بشكل نشط أو ايجابي أو سلبي هذه السياسة ، قد اتضحت بشكل أكبر .

ولقد تم التوصل الى اتفاق في الرأى بشأن هذه الحقائق التي لا تنكر ، وهناك عدد قليل جدا من الحكومات التي تستطيع أن تنكرها . فمن خلال المقررات والتدابير المهيأة من جانب أجهزة المجتمع الدولي ومن خلال تصريحات رجال السياسة ومواقف القوى السياسية ، فقد أعرب المجتمع الدولي عن رأيه بشكل واضح وجلي بشأن هذه المسألة . ان هذه الحقائق التي تأكدت من جديد في الدورة الاستثنائية الطارئة التي عقدت في العام الماضي بشأن قضية فلسطين كانت مشجعة ، وليس هناك من يتجاهلها أو من يظل لديه وهم بأن الحلول المنفصلة سوف تؤدى الى نتائج ايجابية . ان تجاهل هذه الحقيقة لن يؤدى الا الى تردى الوضع وتفاقم المشكلة لدرجة كبرى والى تعريض الشعب الفلسطيني بدرجة أكبر والبلدان العربية المجاورة الى عدوان دائم ، وبذلك نجد أن السلم في المنطقة وفي العالم بأسره قد تدهور .

ان موضوع ممارسة الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، ليست مسألة أخلاقية أو انسانية رغم أنها تنطوى على انتهاك صارخ للحقوق الانسانية والاجتماعية للفلسطينيين كشعب وكأفراد . فبادئ ذي بدء هي مسألة سياسية تتعلق بحق تقرير المصير والحق في اقامة دولة . ولذلك ، فانه ينبغي أن تحاول الأمم المتحدة بجميع الوسائل التوصل الى حلول من شأنها تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه ، وانهاء معاناة هذا الشعب الذى عانى أكبر معاناة في التاريخ المعاصر . انه لم يحرم من حقه في الوجود في وطنه فحسب بل لقد طرد من بلاده وهددت هويته التاريخية الوطنية . ان سياسة الأمر الواقع لم تقبل على الاطلاق ، ولا يمكن لنجاح مؤقت أن يصبح دائما بل على العكس من ذلك فان سياسة القوة قد هزمت دائما وينبغي أن يأخذ مناصروها هذه الحقائق في الاعتبار .

ولأكثر من ثلاثين عاما ، فقد حملت المنظمة العالمية مسؤولية حل مشكلة فلسطين . واليوم ، فاننا نجد أن طابعها الحاد مفروض علينا كاختيار للضمير . ولا يمكن التذرع بأية حجة من الحجج في هذا الشأن خصوصا في الوقت الذى نجد فيه أن المثل العليا لتقرير المصير والاستقلال الوطنى وحقوق الانسان ، قد أصبحت هي الالهام الأساسى والدعم الرئيسى للكفاح لتحقيق عالم جديد أكثر استقرارا يود كل امرئ أن ينجح في تحقيقه .

ولذلك ، فاننا نعتبر أن حل قضية فلسطين ينبغي انتهاجه بصورة طحة . أولا ، ينبغي أن يتم ذلك من خلال النهج الفعال الشامل للأمم المتحدة بد^٤ بعملية تنحو الى حل شامل لأزمة الشرق الأوسط . ان هذا يعني الاعتراف بالحقوق الثابتة لشعب فلسطين في أرضه مما يخلق ظروفنا من شأنها ضمان حق حياة حرة ومستقرة وتطوير جميع شعوب المنطقة وبلدانها .

ان مواقف يوغوسلافيا فيما يتعلق بقضية فلسطين ، معروفة تماما . انها تنطلق من الأهمية الجوهرية لانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك القدس . ثانيا ، احقاق حق شعب فلسطين والاعتراف به في اقامة دولته الخاصة به . ثالثا ، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . رابعا ، الاعتراف بحق التنمية الوطنية الآمنة المستقلة لجميع الشعوب والدول في منطقة الشرق الأوسط .

ان بلدان عدم الانحياز ، التي كانت سياستها دائما الاعراب عن مطامح واحتياجات جميع الشعوب والبلدان للتنمية الحرة والتي أصبحت القلعة الرئيسية لاستقلالها ، قد حاولت دائما وبشكل منهجي ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط بحيث يمكن من خلال ذلك الحل أن تحقق جميع الدول مصالحها المشروعة . ولقد تأكد ذلك مجددا في المؤتمر الوزاري لعدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في شباط / فبراير ١٩٨١ والذي أكد على الحاجة الى اشتراك أكثر فعالية للأمم المتحدة في تنفيذ مقرراتها .

ولقد تدارسنا بعناية تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لهذا العام . وقد قدرنا أن هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة قد حقق بنجاح المهمة الملقاة على عاتقه حيث أن التقرير يحدد جميع العناصر الحاسمة للمسألة ويهيئ اقتراحات لموسسة حلها . اننا ندعم تماما توصيات اللجنة الواردة في التقرير ، ونعتبر أنه في المرحلة الحالية من الضرورى والخطى للغاية أن نبدأ بتنفيذها .

ان يوغوسلافيا التي اشتركت على الدوام في ازالة جميع الاتجاهات السلبية في العلاقات الدولية ، سوف تستمر جنبنا الى جنب مع بقية بلدان عدم الانحياز في دعم جميع المحاولات والأعمال الملموسة المحددة التي من شأنها أن تؤدي الى تحقيق المطامح الوطنية لشعب فلسطين . ان تحرير هذا الشعب بالاسل وانشاء دولته المستقلة الحرة ، سوف يسهمان في حرية واستقلال جميع

البلدان والشعوب وفي سلم العالم الذى لا يمكن أن يكتب له الدوام طالما أن هناك شعوبا خانعة للسيطرة الأجنبية . ولذلك ، ليست هناك مشكلة في العالم اليوم نجد أن حلها أكثر الحاحا من قضية فلسطين . ان واجبنا هو الاسهام في خلق الظروف التي من شأنها تمكين الجمعية العامة للأمم المتحدة من القيام بواجبها ازاء مسؤولياتها ، واعتماد القرارات التي تسهم في أمن جميع البلدان والشعوب وفي السلم في المنطقة وفي العالم بأسره .

السيد كران (غيانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مناقشتنا هذا العام بشأن قضية

فلسطين ، تحدث في لحظة تفيض بالاضطراب في العلاقات بين الدول . ولقد كان هناك تردد ملحوظ في مناخ العلاقات الدولية يرتبط أساسا بمحاولة التوصل الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتفوق العسكرى . ان لغة المنطق والبحث عن قواعد مقبولة بشكل متبادل للتعاون بين الدول العظمى ، قد حلت محلها مواقف عدوانية وحدّة المواجهة . وهناك محاولات مبيتة لاسبغ طابع العالمية على المشاكل الإقليمية تحقيقا لمطامح ضيقة .

وفي ظل هذه الخلفية ، فانه من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي أن يحتفظ بقضية فلسطين في منظورها الصحيح . انها قصة سلب شعب بأكمله ، أمة كريمة تغيير وضعها وسلب وطنها ليصبح أبناؤها لاجئين . انها قصة كفاح هذا الشعب لاستعادة حقوقه الثابتة بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة . ونظرا للالتزام الكامل الذى لا ليس فيه بالنسبة لتعزيز حقوق شعب فلسطين ، فان وفد بلادى ممتن على وجه الخصوص لهذه الفرصة لكي يتقدم باسهام في هذه المناقشة الحالية .

ان بحثنا لمسألة فلسطين في هذه الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، قد تم تيسيره مرة أخرى ، نظرا للتقرير الشامل الذى أعدته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والوارد في الوثيقة A/36/35 . ومنذ انشائها في ١٩٧٥ ، فان هذه اللجنة قد عملت بكفاءة وخاصة في فترات ما بين الدورات لكي تثير الرأى العام العالمى وتنبيهه الى هذه الحقيقة الأساسية التي تعرّض لها شعب فلسطين ومدى الظلم الذى لحق ويلحق به يوميا .

ان وفد بلادى يود أن يسجل تقديره المستمر للعمل القيم من جانب اللجنة تحت القيادة الحكيمة للسفير سارى من السنغال .

وهناك جوانب عديدة لمشكلة فلسطين قد استرعت انتباه هذه الجمعية . ان اللجنة السياسية الخاصة قد استكملت بحثها لمسألتين مرتبطتين بتقرير اللجنة الخاصة بتقصي الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة وتقرير وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . ان المناقشة بشأن هذين التقريرين قد قدمت دليلا جديدا على السياسات المبيته والممارسات من جانب السلطات الاسرائيلية التي تستهدف الاخضاع الكامل والتشريد والسلب التام لشعب فلسطين وقمع كل شعور وطني في أعطاه ، بل وحتى حرمانه من هويته .

ان وفد بلادى يود أن يكرر ادانته القوية لهذه السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة التي تخلو مزيدا من الصعاب والشقاء لشعب تمت معاملته بوحشية من قبل . ان التجاهل المتعمد لقرارات الأمم المتحدة والرأي العام العالمي ، قد جعل اسرائيل تستمر ليس فقط في برامجها لاقامة المستوطنات واحتلال الأراضي وانما أيضا جعلها تشرع في عملية منهجية لتدمير المنازل الفلسطينية وطرد وتعذيب القادة الفلسطينيين وقمع المعلمين والتدخل في حرية العقيدة في فلسطين . ان التشريع الاسرائيلي الأخير بالنسبة لوضع القدس ، انما هو مظهر آخر من مظاهر سياسة الضم التي عزمت عليها السلطات الاسرائيلية مثل موضوع حفر قناة تصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت تخترق قطاع غزة المحتل ، وحفر الأنفاق في القدس مما يشكل خطورة على الباني والآثار الاسلامية والتاريخية هناك .

ان وفد بلادى ينظر الى جميع هذه الأمور على أنها ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض . انها جزء من العمليات المتشابهة للزحف الاستعماري من جانب اسرائيل . انها لمحاولة قصيرة النظر من قبل اسرائيل أن تسعى وراء الأمن من خلال سياسة سيطرة استعمارية وطرد الفلسطينيين من ديارهم .

ومن المفارقات العجيبة أن هذه السياسات لها فاعلية مدمرة للذات . ان أمن اسرائيل لا يمكن تحقيقه على حساب عدم أمن جيرانها ولا على حساب اخضاع الفلسطينيين . ان الأعمال الارهابية المتعمدة لطرد شعب والتضحية به لا يمكن أن ينجح عنها السلم والاستقرار اللذين ترغب فيهما اسرائيل . انها سوف تصعد من دائرة العنف لأن الشعب الفلسطيني لن يسمح لنفسه بأن يكون ضحية لسياسة اسرائيل العدوانية . ان الاعتقاد بعدم أمن اسرائيل ، انما هو نتيجة لسياستها العدوانية التوسعية وعدوانها العشوائي .

ان الارهاب المنظم الذي تمارسه اسرائيل في الأراضي المحتلة لا يتوقف هناك . ان ارهاب الدولة الذي تمارسه اسرائيل قد لحق أيضا بأولئك الذين هربوا من الرعب والحرمان نتيجة للاحتلال الاسرائيلي . ان ما يسود معسكرات اللاجئين من يأس واحباط قد اقترن دائما بالتهديد بالمهجمات العشوائية الواسعة التي تشنها اسرائيل ضد تلك المعسكرات . وما على هذه الجمعية الا أن تتذكر المهجمات الوحشية التي انصبت في شهر تموز/يوليه الماضي على جنوب لبنان وأحدثت دمارا واسع الانتشار في الأرواح والممتلكات .

ان تحدى اسرائيل بازدراء للرأى العام العالمي وقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية ، واستعراضها المستمر لقدراتها العسكرية في ثقة متعجرفة ، كل هذا أصبح ممكنا فقط بسبب التغاضي والتسامح الذي يبديه نحوها مؤيدها الرئيسي . ان اسرائيل بلاشك تستند الى سياسة تقضي دون تمييز بالحلول العسكرية لكل موقف نزاع ، سواء كان محليا أو اقليميا أو عالميا في أبعاده . وعلينا ألا نسمح بتعقيد السعي الى حل مقبول دوليا للمشكلة الفلسطينية من جراء النهج الذى ينادى بالتوصل الى ما يسمى بالتوافق الاستراتيجي في الشرق الأوسط . ان مثل هذا النهج يسعى الى ادخال اعتبارات تهتعد عما هو معترف به بصورة عالمية بأنه جوهر المشكلة في الشرق الأوسط ، وبالطبع يبعدنا أكثر عن حل تلك المشكلة . وعلينا أن نعارض بشدة أية محاولة لجعل المشكلة الفلسطينية مشكلة هامشية ، أو فرض العوامل الحاسمة بالنسبة للتنافس بين الدولتين العظميين على الوضع في الشرق الأوسط برمته .

ان الشعب الفلسطيني له حقوق معينة غير قابلة للتصرف ينبغي أخذها بعين الاعتبار اذا كنا نرغب في سلم دائم في الشرق الأوسط . وينبغي السماح للشعب الفلسطيني بالمشاركة في أية مفاوضات تتعلق بمستقبله . ويسر وفد بلادى أن يلاحظ الاعتراف السياسي المتزايد الذى تكتسبه منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل لشعب فلسطين . ونضم صوتنا الى أصوات القوى التقدمية الأخرى في الالحاح على أن منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها ممثلا لشعب فلسطين ، ينبغي أن تكون طرفا في أية مفاوضات لاقامة سلم مأمون ودائم في الشرق الأوسط . ان مقومات مثل هذا السلام موجودة

بالفعل ، كما أن عناصره معروفة تماما : أولا ، انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة . ثانيا ، الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في وطن . ثالثا ، حق جميع الدول في المنطقة ، وأكرر جميع الدول في المنطقة ، في أن تعيش داخل حدود معترف بها من الجميع .

ولا يمكن فصل القضية الفلسطينية عن نزاع الشرق الأوسط . ان القرارات المتعددة للأمم المتحدة قد اعترفت بأهمية المسألة الفلسطينية بالنسبة للوضع المتوتر الذي لا يزال سائدا في الشرق الأوسط . لذلك فان السعي الى سلم عادل ودائم ينبغي أن تشترك فيه كافة الأطراف المعنية وأن يشمل كافة القضايا الداخلية في النزاع . ان الحلول الجزئية لا يمكنها أبدا أن تعيد السلام في الشرق الأوسط .

ان اتساع توافق الرأي الدولي المؤيد لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، يؤكد عدالة قضيتهم . ويأمل وفد بلادى في النهاية أن تبدى جميع الأطراف المعنية الارادة السياسية اللازمة بخية وضع حد مبكر لهذه المسألة التي تتمثل في المشكلة الفلسطينية .

السيد ماركولي (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : أو د في البداية ، أن أعبر عن خالص

تقديرى وامتنانى للسفير ماسما سارى من السنغال ، رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف ، وسترهما السفير غوسبي من مالطة ، والأعضاء الثمانيين لهيئة المكتب ، لسهودهم الدائبة والمستمرة ، وعلمهم الممتاز ، ومساهماتهم في القضية العادلة للشعب الفلسطيني . ان اخلاص اللجنة التي تتشرف قبرص بعضويتها ، يشجعنا ويعطينا الدليل القاطع على اصرار المجتمع الدولي على الكفاح من أجل حرية وكرامة الانسان ، والحقوق الأساسية للمقهورين سواء كانوا في فلسطين أو في أى مكان آخر . ان موقف حكومتى من مسألة فلسطين معروف تماما ، وقد أوضحناه مرارا أمام الجمعية ، وفي محافل دولية أخرى . ان قبرص والشرق الأوسط علاوة على قربهما الجغرافى يواجهان مشاكل ذات طابع مشترك من عدة جوانب . ان حكومة قبرص وشعبها قد ساندنا دائما ودافعا بحرارة عن الكفاح العادل للشعب الفلسطيني ، من أجل عودته الى وطنه ، والحفاظ على هويته الوطنية ، وعلى وجوده باعتباره كيانا مستقلا ، ومن أجل اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

ان موقفنا يقوم على المبادئ التالية : أولا ، اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن المسألة الفلسطينية تشكل لب مشكلة الشرق الأوسط برمتها . ولا يمكن أن يوجد حل شامل وعادل ودائم يعيد السلم ويحافظ عليه في الشرق الأوسط ، لا يأخذ في الاعتبار التطلعات الوطنية المشروعة لشعب فلسطين .

ثانيا ، اننا نعتز بشدة بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة ، وحق جميع اللاجئين والمهجرين في العودة الى ديارهم والى ممتلكاتهم . ان حق وتطلع اللاجئين والمبعدين في العودة الى وطن أسلافهم له معنى عميق بالنسبة للقارصة . ونحن نعتبر أن مرور الزمن لا يمكن أن يؤثر على هذه الرغبة أو يخفف منها سواء في فلسطين أو في غيرها .

ثالثا ، اننا نعتقد بشدة أن الشعب الفلسطيني له الحق غير القابل للتصرف في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

رابعا ، ان قبرص تتمسك بشدة بالمبدأ الأساسي ، المتجسد في ميثاقنا ، والذي يقضي بأن اكتساب الأراضي بالقوة غير جائز ، ولا يمكن اعتباره مشروعا سواء في فلسطين أو في غيرها . ولذلك فاننا لا نستطيع ، أن نتسامح ازاء خلق أوضاع الأمر الواقع ، وخاصة ضم القدس ، الذي مازال جاريا دون هوادة في الأراضي المحتلة . اننا ندين بشدة السياسات المستمرة الرامية الى نزع الملكية والاستعمار عن طريق المستوطنات الجديدة ، التي تهدف الى تغيير الوضع القانوني ، والهيكلي الديموغرافي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

كما ندين أيضا استمرار سياسات الطرد والتشريد والقهر النظامي للمدنيين في الأراضي المحتلة . وهذه السياسات ليست سوى تحد مباشر لهذه المنظمة ولميثاقها . فهي تنتهك بصورة خطيرة قواعد القانون الدولي ، وتتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وتتجاهل العديد من قرارات الأمم المتحدة . لذا يتعين على سلطات الاحتلال أن تكف عن هذه الممارسات ، وأن تنسحب بالكامل ودون قيد أو شرط من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

خامسا ، ان قبرص تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وتعتبر مشاركتها الفعالة على قدم المساواة أمرا ضروريا في كل الجهود والمناقشات والمؤتمرات الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن مستقبل ومصير الأمة لا يمكن أن يناقش في غيابها ؛ ومن ثم فان جميع الاتفاقات والمعاهدات التي يمكن أن تؤثر على مستقبل الشعب الفلسطيني ، وعلى حقوقه غير القابلة للتصرف ، وعلى وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتي تتجاهل أو تنتهك أو تنكر هذه الحقوق ، أو تتفاوض بشأنها دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، انما تتعارض مع قرارات الجمعية العامة وليست لها أية صلاحية .

وأخيرا ، فاننا نرى أن الاشتباكات يجب أن تتوقف ، كما أن السيادة ووحدة الأراضي ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ينبغي الاعتراف بها واحترامها ، بما في ذلك اقامة الدولة الفلسطينية ، وكذلك حق جميع الدول في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها . وتنظر حكومة قبرص الى قضية فلسطين على أساس هذه المبادئ ، ومن ثم فانها مرة أخرى تؤيد بالكامل توصيات لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف .

وفيما يتعلق بالتطورات الخطيرة التي حدثت أخيرا في لبنان نتيجة لأعمال العدوان الاسرائيلية ضد الأهداف المدنية في بيروت ، وضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان فان قبرص تعرب عن أسفها ازاء هذه الأعمال وتدينها بشدة ، حيث انها تشكل انتهاكا سافرا لكافة قواعد ومعايير القانون الدولي . ومرة أخرى ، نود أن نؤكد التزامنا الكامل بسيادة لبنان ، ذلك البلد المجاور والصديق ، وسلامة أراضيه واستقلاله ووحدته .

ان المجتمع الدولي عليه التزام قانوني وأخلاقي لحماية وقرار الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، كما أن عليه التزاما بحماية المقهورين والمطحونين أينما كانوا .

وفي الختام ، أود أن أؤكد أن الحالة المعروضة علينا تشكل انتهاكا خطيرا للمبادئ والقواعد الأساسية الواردة في الميثاق ، والتي كان ينبغي أن تحكم سلوك الدول الأعضاء في جميع الأوقات . ان قضية فلسطين هي واحدة من أخطر المشاكل الدولية التي تهدد الأمن والسلم في هذه المنطقة الحساسة بل وفي العالم أجمع . وتقع على الأمم المتحدة المسؤولية الأولى فسي أن تسعى جاهدة لايجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة . ومن الملح بمكان ، بل الواقع ، من الحتمي أن تتخذ هذه المنظمة جميع التدابير الملائمة المنصوص عليها في الميثاق لارغام اسرائيل على الامتثال لمقررات و ارادة المجتمع الدولي .

ان قبرص ، من جانبها ، سوف تستمر في تأييد جميع الجهود الدولية الرامية الى اقرار واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ان حكومة وشعب قبرص سوف يقفان بحزم الى جانب شعب فلسطين المحروم من ممتلكاته والمفلوب على أمره لحين انتصاره في كفاحه ، ولحين عودته الى دياره وممتلكاته ، ولحين اقامة دولته في فلسطين .

السيد زنتار (المضرب) (الكلمة بالفرنسية) : ان الدورة السادسة والثلاثين

للجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش للمرة السادسة والثلاثين قضية فلسطين والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والتي لاتزال اسرائيل تتجاهلها بتعننت مستمر ، ولم تتمكن منظمتنا حتى الآن من أن تجد سبيلا أو أن تنفذ أى تدبير لوضع حد لهذا التحدى العنيد الذى يهدد المنطقة بطريقة مأساوية للغاية ، ويفرض تهديدا متزايدا على السلم الدولي ، ويدفع العالم الى حافة الهاوية يوما بعد يوم .

ان أزمة الشرق الأوسط لها سبب واحد ، كما أن عودة السلم الى واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم ، ترتبط ارتباطا وثيقا بحل المشكلة الفلسطينية التي تعتبر لب هذه الأزمة ، كما اعترف بذلك بصورة عامة المجتمع الدولي بأسره .

ومن الملاحظ أن المقررات الافريقية الصادرة عن بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، والمبادرات الأخيرة لبلدان أوروبا الغربية ، وقرارات الأمم المتحدة ، تتفق جميعها على الطبيعة الأساسية لضرورة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة الى وطنه وانشاء دولة مستقلة في فلسطين .

ان المسيرة الطويلة للشعب الفلسطيني ، والتي تميزت بأعمال بطولية ليس لها مثيل ، وبالتضحية والصبر والثقة المتناهية في النجاح الحتمي لهذا النضال المشروع الذي أثار اعجاب شعوب العالم ، قد حظيت بالاحترام الذي تستحقه ، للأسباب التي يؤمن بها المدافعون عن هذه القضية .

وفي مواجهة شجاعة وعزم الشعب الفلسطيني المقتنع بعدالة قضيته ، ترتكب اسرائيل خطأ مأساويا يتمثل في تمسكها بموقف سلبي لا يؤدي استمراره سوى الى زيادة التوتر في الشرق الأوسط ، واشعال التنافس بين القوى الأجنبية ، التي تجد في الشرق الأوسط فرصة متاحة للصراع على مناطق النفوذ بما يضر بشعوب المنطقة ، ويزيد من مخاطر اندلاع نزاع عالمي كبير . ان مسلك اسرائيل في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة ، وازاء البلدان العربية المجاورة قد تميز دوماً بأعمال عدوانية عشوائية ويتدابير اداريه متعسفة أدانها المجتمع الدولي بكل وضوح .

ولقد شاهدنا هذا العام مرة أخرى في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة سلسلة من المقررات التعسفية التي تهدف الى تغيير الهياكل الاقتصادية والسكانية لهذه الأقاليم من طرف واحد بقصد تهويدها ، عن طريق اقامة مستعمرات مصطنعة في مناطق لم تعرف مثل هذه المستعمرات من قبل ونقل الممتلكات بالقوة الى الرعايا الاسرائيليين الذين أمروا بالاقامة فيها .

ان مثل هذا النشاط عندما يمارس في أراض احتلت بالقوة ، يشير دون شك رد فعل لـه ما يهره تماما ، يتمثل في رفض هذا النشاط من جانب المجتمع الدولي .
 وفضلا عن ذلك ، فان العام الماضي قد شهد بشكل خاص أعمالا متزايدة من الانتهاكات الاسرائيلية قامت بها في الأراضي العربية المحتلة . فهناك ما لا يقل عن مائتي مستعمرة أنشئت بقوة المدافع ، ووصل القمع الى مستويات لم يصل اليها من قبل ، ضد السلطات المحلية ، والطلاب ، وتلاميذ المدارس الصغار ، وضد السكان الذين نسفت منازلهم في أعمال الانتقام الجماعية .
 وهناك تزايد في عدد الضحايا نتيجة للأعمال العدوانية المكثفة ضد شعب لبنان الشقيق ، الذي يتعرض بصفة مستمرة للقصف المنظم للمناطق الأهلة بالسكان في بيروت التي تضرب بطريقة عشوائية وتسفر عن المزيد من الضحايا الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال .

ان هذا العمل العدواني الذي يتزايد مع شعورها بالقوة ، هو الذي سمح لاسرائيل بأن تمد يدها لتصل الى المنشآت النووية السلمية في تموز بالقرب من بغداد ، وذلك رغم القرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن التي أدانت وطالبت اسرائيل بقوة بالتخلي عن سياسة الانتهاك الصارخ للقرارات الدولية التي جرى التأكيد عليها مرارا وتكرارا ، وكذلك انتهاك أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ان مدينة القدس المقدسة ، مدينة التسامح وملتقى الأديان السماوية الثلاث والتي تضم المئات من الأماكن الاسلامية التي يقدر سها مئات الملايين من المسلمين كانت ضحية هذا العام وأكثر من أي وقت مضى لتدابير لا يمكن قبولها ، أدانها المجتمع الدولي بالاجماع .

ان قرار الكنيسة من جانب واحد الذي أعلن مدينة القدس غير المقسمة ، عاصمة أبدية لاسرائيل على حساب حقوق العرب الثابتة ازاء المدينة ، وعلى حساب المشاعر الدينية الاسلامية بالنسبة لمدينة قامت فيها أعمق الأسرار التي تتصل بالايمان ، كل ذلك أثار رد فعل له ما يهره في العالم بأسره ، رد فعل تجسد في قرار اجماعي لمجلس الأمن رفض فيه هذا الضم ، وطالب بانسحاب جميع الهيئات الدبلوماسية من مدينة القدس .

ومع ذلك ، ومهما كانت قوة هذا القرار فانه لم يردع اسرائيل التي مازالت تواصل أعمالها في المدينة المقدسة ، التي تستهدف منها تغيير المدينة طبيعيا وتاريخيا وانسانيا ، وتدمير الأماكن

المقدسة تحت ستار عمليات الحفر الأثرية - ولا سيما حول المسجد الأقصى وفي حي المغاربة - بحثاً عن كنوز وهمية فقدت منذ زمن بعيد .

ان الشعب الفلسطيني الذي يعاني من أجل مشاعره الوطنية وإيمانه العميق ، لم يتخاضل أبداً ولم يضعف ، ولم تفتر شجاعته أزاء كل هذه المحن . ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، التي قمعت في أغلب الاحيان ، هي اليوم أقوى مما كانت في الماضي ، وتستحق اعجابنا لهذه المقاومة الصلبة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي الوحيد .

ولا أود أن تمضي هذه الفرصة دون أن أعرب عن ارتياح وفد بلادى للعمل الدينامي الذي قامت به هذا العام اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، ودون أن أتقدم بالتهنئة الحارة لرئيسها السفير ماسامبا سارى من السنغال الذي قام بعمل رائع في ادارته لهذه اللجنة .

ومؤخراً ، فقد انعقد مؤتمر القمة العربي في فاس بدعوة من جلالة الملك الحسن الثاني ، وذلك لكي يبحث مرة أخرى الوضع في الشرق الأوسط في ضوء التطورات الهامة التي مرت بها الأزمة في هذه المنطقة . لقد دعي الى عقد هذا المؤتمر لكي ينظر بصفة خاصة في الاقتراح السعوي الذي يرمي الى حل سلمي للأزمة . ان هذا الاقتراح يشكل الاسهام الأكثر أهمية في قضية السلام التي تشهد ها المنطقة منذ زمن طويل .

لقد أعلن جلاله الملك الحسن الثاني الذي دعا الى اجتماع القمة ، أن خطة الأمير فهد ليست موجهة فقط الى البعض دون الآخرين ، ولكن على العكس ، فان هذه الخطة التي طرحها الأمير فهد موجهة للعالم بأسره ، للتدليل على أن البلدان العربية بحكم حضاراتها وبحكم تاريخها ، قادرة على أن تخطط لمستقبل الحضارة ، مستقبل يستطيع الناس فيه أيا كان دينهم أو لونهم أن يسهموا في اقرار السلام من أجل رخاء الانسان ورفاهيته .

ان المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العربي في فاس قد مكنت المشاركين فيه من أن يدركوا بصورة أفضل الحقائق الجديدة في الوضع ، وأن يفسروها بطريقة صحيحة ، وأن يقوموا بالاعداد الضروري للمرحلة الثانية من المؤتمر التي سوف تنعقد في المستقبل القريب . ان مؤتمر القمة العربي

في فاس قد عُلّق لتمكين المشاركين فيه من اجراء المشاورات من أجل التوصل الى الموقف الصحيح ،
واتخاذ التدابير الملائمة للتنفيذ الفوري .

ان المرحلة الثانية من المؤتمر سوف تنعقد في فاس في موعد يتفق بشأنه من قبل مجلس وزراء
الخارجية في جامعة الدول العربية .

ولن يكون هناك حل لمشكلة الشرق الأوسط الا اذا سمح للشعب الفلسطيني بأن ينشئ
دولته المستقلة ذات السيادة فوق اراضيه العربية بما فيها عاصمته القدس .

وليس من قبيل الاستحواذ أن نعيد تكرار تلك الحقيقة التي تفرض نفسها .

ويجب أن يتفق الجميع على أنه مهما كانت الزاوية التي نتناول منها المشكلة، واذا كان بالفعل
السلم والأمن والعدالة والمساواة هي الأهداف التي نسعى اليها ، فليس أمامنا الا أن نعتزف بالحق
الثابت للشعب الفلسطيني في العيش في حرية ، في دولته المستقلة ذات السيادة ، فلسطين العربية

السيد فرح (جيبوتي) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تناقش مرة أخرى

تقريراً سنوياً آخر تحت البند ٣١ من جدول الاعمال يتعلق بقضية فلسطين . ومن المؤسف للغاية
أن تظل هذه القضية مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة طيلة الأعوام الأربعة والثلاثين
الماضية على التوالي ، ولم تعالج في منظورها الصحيح . وذلك لأن اسرائيل التي يرجع الفضل في
انشائها الى قرار للأمم المتحدة ، قد اختارت أن تعامل باحتقار جميع قرارات الأمم المتحدة التي
تطالبها بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس ، وأن تعترف بالحقوق غير القابلة
للتصرف للشعب الفلسطيني في اقامة وطنه .

ان الوصف الحي الوارد في تقرير اللجنة للسلوك غير المقبول الذي تسبب به السلطات
الاسرائيلية معاملتها للفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، والأعمال
العدوانية الاستفزازية وتصعيد التوتر في المنطقة ، الذي أوضحه التقرير بجلاء ، الى جانب
الخطوات الضرورية التي اتخذت لضمان حقوق الشعب الفلسطيني ، كل هذا قد تمت معالجته
بطريقة ممتازة في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب
التفويض المخوّل لها ، كما اتضح ذلك في تقريرها الوارد في الوثيقة A/36/35 .

ان وفد بلادي يؤكد تأييده التام لنتائج وتوصيات اللجنة . وفي هذا الصدد ، فاننا نشيد بالسفير ماسامبا ساري من السنغال الذي بذل جهودا حميدة في توجيه عمل اللجنة - بمقتضى التفويض المخول لها - بموضوعية وبرؤية صائبة .

ومرة أخرى ، فان وفد بلادي يكرر من جديد تأكيده على أن قضية فلسطين هي لبمشكلة الشرق الأوسط . وبالتالي ، فان أي حل لا يأخذ في الاعتبار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني سيكون مآله بالتأكيد الى الفشل الذريع .

لقد مر أربعة وثلاثون عاماً منذ قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية في أراضي فلسطين بمقتضى قرار الجمعية العامة (١٠٨٠ - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ . ولقد مرت هذه الأعوام الأربعة والثلاثون دون اعلان دولة عربية حتى في الجزء المتبقي من فلسطين ، بالرغم من الاعلان الايجابي في نفس القرار بتكوين دولة عربية في العام نفسه ، ونتيجة لذلك ، فان شعب فلسطين قد عاش تجربة مأساوية عمرها ٣٤ سنة حافلة بالارهاب والفرز وسفك الدماء والتشرد في اراض أخرى غريبة عنه حيث يعاني دون شك من الشعور بالخوف والقلق الذي يعاني منه من لا دار له ولا وائل . وينبغي ان نذكر انه بينما كان مجلس الأمن ، والجمعية العامة يكافحان من أجل اقرار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، فان العالم خلال هذه السنوات قد عانى الاحداث المأساوية لأربعة حروب مدمرة في منطقة الشرق الأوسط كنتيجة لمأساة فلسطين . وفي كل من هذه الحروب أصبح العالم على حافة حرب عالمية أخرى . ان الأخطار التي نشأت نتيجة تعنت اسرائيل كانت متعددة . فبعد السنوات ، شعر المجتمع الدولي بالقلق العميق بسبب تصاعد التوتر وخلق بؤر توتر جديدة في المنطقة ، نتيجة للسلوك العدواني لاسرائيل ومخططاتها الشريرة التي تهدف الى فناء الأمة العربية .

ان المجتمع الدولي - مثلاً في الأمم المتحدة ومحافل أخرى ، كدول عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، قد أعلن احتجاجه الشديد على أعمال اسرائيل العدوانية ضد الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى . وفي كل هذه المحافل أكد المجتمع الدولي دعمه للقضية العربية المشروعة ، والتالي طالب اسرائيل بأن تكف عن أعمالها العدوانية ضد العرب وضد أراضيهم ، وان تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما هي معلنة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ان العالم بأسره أصبح على علم بحقيقة أن التطورات اليومية نتيجة لممارسات وسياسات الحكومة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة أصبحت أمراً لا يمكن احتفاله .

ان المستوطنات الاسرائيلية الجديدة غير الشرعية التي يحل فيها السكان الأجانب محل السكان الاصليين في الأراضي المحتلة ، واستيلاء السلطات الاسرائيلية على مساحات شاسعة من الأراضي المملوكة للعرب ، والانتهاكات الأخرى لحقوق الشعب الفلسطيني ، والأعمال المستمرة غير

المشروعة لطرد المدنيين العرب من ديارهم ، وترحيل وطرد المواطنين الابرياء وانكار حقهم فسي العودة الى اراضيهم ، كل هذه الأعمال العدوانية تؤدي الى تردى الموقف المتفجر فعلا .
وهناك سبب آخر يدعو الى قلق المجتمع الدولي هو التشريع الاسرائيلي الذي يغير وضع القدس ، وانشاء مستوطنات اسرائيلية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة فعلا ، وشق قناة عبر قطاع غزة تربط البحر الميت بالبحر المتوسط ، وحفر انفاق تحت الحرم الشريف في مدينة القدس ، مما يهدد المباني الاسلامية التاريخية ، وتدوير الممتلكات والمباني ذات القيمة الاثرية والثقافية . وبينما نعلن ان كل هذه التشريعات باطلة ولاغية ، فاننا نضم صوتنا الى توافق الآراء الدولي في رفض كل الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية والتي تتجاهل فيها حقوق الشعب الفلسطيني تحديا لقرارات الأمم المتحدة ، والنداءات المتكررة للرأي العام العالمي . اننا كذلك نؤكد مرة أخرى حق الأمة العربية في السيادة على القدس العربية .

ان اسرايل في سياستها المنعزلة تواصل باجراءات غير مشروعة تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية والتكوين الديمغرافي للأراضي العربية المحتلة . ان هذه الأعمال المتواصلة من جانب اسرايل تحمل في ثناياها مخطا مبيتا لضم الأراضي العربية . انه عمل يستهدف أساسا اثاره الاضطراب حول المسألة الجوهرية في هذه المنطقة ، وتحويل الانتباه العالمي ، واقامة العراقيل في طريق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاقامة سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط .

وبالرغم من الرفض المحموم من جانب النظام الاسرائيلي الصهيوني ، فان توافق الرأي العالمي يؤيد اعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره ، وفي تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية . ونحن نعتقد ان تحقيق ذلك سوف يسهم في حل أزمة الشرق الأوسط . كذلك فاننا نعتقد ان الجهود الدولية المستمرة الرامية الى تحقيق نتائج ناجحة للمفاوضات السلمية حول قضية فلسطين لا بد ان تأخذ في الاعتبار ، اشراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة ، وذلك في السعي الى التوصل الى جميع حقوقهم بما في ذلك حق تقرير المصير ، واقامة دولة مستقلة على اراضي فلسطين . اننا ندين أية معاهدة أو اتفاقية أو اتفاق منفصل ينتهك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

ان الرأي العام الدولي قد أصبح على وعي تام بحقيقة ان الدول العربية ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني ، قد أظهرت للعالم كله انها تريد للسلم والأمن ان يسودا في المنطقة . ان اسرائيل على العكس من ذلك قد أظهرت دائما ازراءها لجميع القيم الاخلاقية والقوانين والمعاهدات الدولية ، ورفضت الوصول الى اتفاق مع الفلسطينيين ومع الدول العربية الأخرى .

اننا نلاحظ بكل ارتياح ان بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي قد أظهرت الرغبة العامة في تغيير موقفها لصالح الفلسطينيين والعالم العربي . ويحدونا الأمل أن محاولتهم الاسهام في استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، سوف تشكل ضغطا على السلطات الاسرائيلية حتى تكف بصورة نهائية عن تعنتها .

وفي هذه المرحلة ، فاننا نحث الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن خاصة على القيام بتفسيسات جذرية في مداولا تهما بشأن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، للوصول الى نتائج عادلة ومقبولة لقضية فلسطين .

السيد توماسوسكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى توضح المناقشة الحالية الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لمسألة فلسطين . ومرة أخرى فان دراسة هذا البند تبين طابع الالاحاح لحل هذه المشكلة ان هذا الرأي نابع من تقييم الوضع الحالي في المنطقة ، ومن تزايد الوعي بأن هناك طريقا واحدا يؤدي الى السلم في الشرق الأوسط ، وان هذا الطريق هو حل قضية فلسطين .

ان قضية فلسطين ، بصفتها لب مشكلة الشرق الأوسط ، طالما ظلت دون حل فانهم سستاهم الى حد كبير في الابقاء على احدى بؤر التوتر الخطيرة من العالم ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ان آثارها على الوضع في المنطقة ، بعيدة للغاية . لقد تعرض الشعب الفلسطيني لأكثر من ثلاثة عقود لمعاملة انسانية هائلة ، ولنفي والقهر . انه يواجه سياسة العداوان والضم التدريجي لأراضيه . انه يعاني من الاضطهاد المتزايد ومن طرده وتجريده من ممتلكاته ، وتدمير دياره وسلبها . انه يشاهد التوسع في اقامة المستوطنات الاسرائيلية الجديدة . وهو يتعرض لحظر التجول ، والنقل الاجباري ، وأساليب أخرى للارهاب تمارسها سلطات الاحتلال العسكري . كل هذا يتم في انتهاك صارخ للقانون الدولي وفي تحد لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وفي تجاهل تام للقرارات الصديدة التي اعتمدها هذه الجمعية . وليست هناك حاجة الى التأكيد على ان هذه السياسات لن تؤدي الا الى زيادة التوتر القائم .

ان بولندا لم تتوان على الاطلاق في تأييدها للتطلعات العادلة لشعب فلسطين العربي ،
تطلعاته الى تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف . لقد اعتبرنا دائما أن الاقرار الكامل بهذه الحقوق
سوف يؤدي الى اقامة دولية فلسطينية ذات سيادة على الأراضي المحررة من الاحتلال الاسرائيلي ،
وضمن بقاء وأمن كل الدول والشعوب في المنطقة ، هو ضرورة موضوعية تفرضها متطلبات الأمن الدولي
والسلام بمعناه الواسع .

لقد انعكس هذا الموقف في بيانات عديدة وفي وثائق كثيرة بما في ذلك سجلات الأمم
المتحدة .

ومؤخرا في رسالته الموجهة الى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
الفلسطينية ، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، فان الهوفنيسير هينريـك
جابلونسكي رئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية ورئيس لجنة العموم لجبهة الوحدة الوطنية
ليولندا قد أعلن ضمن ما أعلن :

” ان الكفاح الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد سياسة اسرائيل القائمة على العدوان
والتوسع نحس بها نحن بصفة خاصة لأن شعب بولندا كان عليه أكثر من مرة أن يواجه العدوان
والنزعة العسكرية مما كلفه تضحيات كثيرة للدفاع عن استقلاله وحرية . لذلك فاننا نكـ
بصورة دائمة تضامنا العميق مع مساعي وتطلعات شعب فلسطين الذي يود أن يعيش على
أرض أجداده بعد تحريرها من المحتل الاسرائيلي ، ورغبته في أن يكون عضوا يتمتع بحقوقه
في أسرة الأمم الحرة . وفي نفس الوقت ، فاننا نعرب عن تأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية
باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ونؤكد ضرورة مشاركتها مع بقية
الأطراف المعنية في الجهود الرامية لايجاد حل سياسي شامل للنزاع في الشرق الأوسط ،
وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ” .

لقد أكدنا بصفة مستمرة أن التسوية الشاملة والعدالة والدائمة لمشكلة الشرق الأوسط تتطلب
انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، واستعادة شعب فلسطين
العربي حقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة والحفاظ على سيادة وأمن كافة
دول المنطقة .

ان التطورات الأخيرة المرتبطة ارتباطا وثيقا بالأوضاع في الشرق الأوسط تؤكد مرة أخرى بوضوح أن تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني من شأنه أن يؤدي إلى طريق مسدود . ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف على قدم المساواة هي شرط أساسي لنجاح المفاوضات . لا يمكن أن يكون هناك أى طريق مفتوح للسلام في الشرق الأوسط عن طريق محاولة معالجة القضية بصورة مجزأة . لا يمكن أن يكون هناك حل جزئي للأوضاع في الشرق الأوسط .

ان الاحتفال في كل سنة بيوم التضامن العالمي مع شعب فلسطين يؤكد بوضوح قلق المجتمع الدولي ازاء قضية فلسطين واحساسه بأهميتها ويبين ضرورة التركيز الانتباه عليها وتكثيف الجهود الصادقة لتسويتها .

في السعي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، فان على الأمم المتحدة أن تلعب دورا هاما مع الأخذ في الاعتبار عدم احترام القرارات العديدة التي تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ ، والكف عن ممارسة سياسة الضم وانتهاك حقوق الانسان للسكان هناك . ان هذا دور هام لأنه يخلق وعيا لدى الرأي العام العالمي بمدى قابلية الأوضاع للتفجر ، والآثار الخطيرة لها على الأمن والسلم الدوليين ، وضرورة استمرار الجهود لاقرار حقوق الشعب الفلسطيني .

وفي هذا الاطار أود أن أنتهز هذه الفرصة كي أشيد باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لما قامت به من عمل هام وتفانيها في هذا العمل . تبين المناقشة الحالية أن المشاعر بين أعضاء هذه المنظمة قوية اليوم أكثر مما كانت من قبل ، وانه بدون الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني فان الوضع في الشرق الأوسط سيظل على ما هو عليه اليوم ، أحد مراكز القلق ، وسيظل يعرض السلم العالمي للخطر . تبين المناقشة الحالية أيضا أنه على العكس من ذلك ، فان أخذ التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في الاعتبار ، لا يمكن فقط من ايجاد حل حقيقي لمشكلة الشرق الأوسط ، بل يساعد أيضا في تحسين المناخ الدولي وتعزيز السلم والأمن الدوليين .

ولسنا في حاجة الى القول بأن التوصل الى تسوية عادلة للنزاع هو الذى سوف يضمن لكافة دول وشعوب المنطقة أن تحيا في سلام .

السيد راسولونديبي (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : ان بعض الوفود ، ومن بينها وفد اسرائيل ، تتصرف في المناقشة الحالية كما لو كان مصير شعب فلسطين ليس أمرا يسبب قلقا مشروعا للمجتمع الدولي ، كما وان الاعتراف بالحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وبإعادة تأكيدها عاما بعد عام وتعزيد تنفيذها ، كأن الجمعية العامة بهذا تتعدى اختصاصاتها أو تتصرف بما يتعارض مع الميثاق .

ان هذه الوفود يسعددها تماما أن تقيدنا بحدود القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن ، الذي تعتبره كالكتاب المقدس لا يمكن تعديله بينما صياغته تنص على " لاجئين " بدلا من الإشارة الى " الشعب الفلسطيني " ولا تذكر الا " المصالح " بدلا من ذكر " الحقوق الفلسطينية " . هذه الوفود ، التي منعت مؤتمر جنيف من الانعقاد ، يمكن ، اذا ما ارادات أن تعلن عدم اختصاص الأمم المتحدة وتمنع أغلبية الدول الاعضاء من الاعراب عن رأيها بشأن أفضل الطرق لحل قضية فلسطين ولضمان تمتع شعب فلسطين بحقوقه .

اننا نرى في كل هذا مناورات لتحويل الأنظار عن قضية تفرغ نفسها ، وتتطلب آثارها السياسية والأخلاقية من المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة وبعزم . وعن طريق هذه المناورات نستشف محاولات ابعاد الأمم المتحدة عن الجهود الرامية الى حل قضية فلسطين على أساس مبادئ معترف بها دوليا .

ان الحقائق الثابتة تقول بأنه لا يمكن أن يكون هناك شعب دون حقوق ، سواء تعلق الأمر بالشعب الفلسطيني أو بأي شعب آخر . اننا مقتنعون بأن مشكلة فلسطين كانت ولا تزال وسوف تظل هي التي تحكي تاريخ التطلع الاسرائيلي لانكار وسلب وتقييد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وهذه المشكلة لن تحل الا عندما تفرض الضرورة المحتومة نفسها ، أي الاعتراف الكامل والاحترام الصارم لهذه الحقوق من قبل الجميع . ابتداءً وانتهاءً باسرائيل .

ان الأمم المتحدة التي تفخر ويكل حق بالدور الذي لعبته في مجال تصفية الاستعمار وتحرير الشعوب ، سوف تكون غير مضطلعة بمهمتها وبالالتزاماتها اذا لم تطالب بتوقف أعمال اسرائيل التي تحول دون تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه التي يمكن أن نذكر منها ما يلي : أولا ، الحق

في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية في فلسطين ، ثانيا ، حق انشاء دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين ، ثالثا ، حق الشعب الفلسطيني في العودة الي ديار اجداده التي طرد منها واستعادة الممتلكات التي سلبت منه . ورابعا ، حق الشعب الفلسطيني في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية للأراضي الفلسطينية المحتلة .

من المؤكد ان اسرائيل تحمي مصالحها الحقيقية باصرارها على التصرف كمنتصر ازاء شعب فلسطين . وان الدرس المكتسب من خبرة الدول الاستعمارية القديمة ، التي تتخذها السلطات الصهيونية نموذجا لها ، هو ان هذه السياسة مآلها الفشل . ان الظلم ، والأعمال الوحشية والعقوبات الفردية والجماعية وهي النتيجة الحتمية للاحتلال العسكري ، لا يمكن ان تجعله مقبولا . ان ضم القدس ، وانشاء مزيد من المستعمرات ، واجراءات الاستيلاء على الاراضي ، تثير رد فعل معاكس من الشعب الفلسطيني لتأكيد ذاته ، وتؤدي الى اداة قاطعة من المجتمع الدولي ، لأنها تنم عن الارادة الأكيدة في مخالفة المبادئ التي تحرم اكتساب الأراضي بالقوة .

ان السياسة الاسرائيلية منذ ثلاثين سنة القائمة على اضطهاد الفلسطينيين ، وعدم احترام الدول العربية وتحدى المجتمع الدولي كان من آثارها الدمار والحرب والمواجهة المسلحة ، وعدم امكانية استتباب السلم والأمن في المنطقة .

ان الكيان الصهيوني لا يبدي الرغبة في الاستفادة من درس هذه السياسة السلبية . وان السلطات الاسرائيلية لازالت تعتمد الى فرض ارادتها بالقوة وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وجيرانه العرب .

كما ان السلطات الاسرائيلية تعتمد الى الاغتيالات السياسية ، والقاء القبض التعسفي على سكان الاراضي المحتلة ، والى ترحيلهم ، وتعذيبهم ، وانتهاك حقوق الانسان . ولمواجهة المقاومة الداخلية في الاراضي المحتلة فقد قامت بقصف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، وغزت جنوب لبنان وقصفت بيروت العاصمة ، وقصفت المفاعل العراقي تموز ، وانتهدت المجال الجوي للمملكة العربية السعودية .

وازاء ذلك لا يسعنا الا ان نستخلص نتيجة ألا وهي ان القوة هي الاداة السياسية فسي سياسة اسرائيل في الشرق الأوسط . وهذا يحول دون التسوية السلمية وهو امر يدل على تزايد الروح العسكرية في المنطقة ، وهو ما لعب الكيان الصهيوني فيه دورا مهما متزايدا . ان ادخال اسرائيل في تشكيل استراتيجي قائم على دعم الوجود العسكري لمنظمة حلف شمال الاطلسي في الشرق الأوسط والمحيط الهندي يعطي بعدا عسكريا جديدا يمثله الكيان

الصهيوني في الشرق الأوسط . وأقل ما يمكن ان يقال هو ان هذا البعد الجديد يعقد — من التعادل في المنطقة بدلا من ان يبسطه .

ان وفد بلادى يشارك القلق الذى ينبع من الخوف لأن نجد الاعتبارات المرتبطة بالموالفة بين الشرق والغرب ، تعطل حل مشكلة فلسطين ، التي هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط . اننا نفهم منطق من يرون في تعزيز الجهاد العسكري لاسرائيل والضمان الاستراتيجي الذى تحظى به تشجيعا لها على التشدد والعجرفة والمغامرة العسكرية .

ان وفد بلادى يرى في الاحداث الاخيرة السبب الأساسى الذى يجب ان يحدو بمجلس الأمن الى تأكيد سلطته والى اتخاذ مقرراته وفقا للتوصيات المعروضة عليه منذ عام ١٩٢٦ ، من قبل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وبذلك ، فان مجلس الأمن سوف يعمل على ازالة الظلم الذى كان الشعب الفلسطيني ضحيته ، ويساهم في السعي الى حل في الطريق الوحيد المؤدى الى تحقيق المساواة في السيادة لشعوب الشرق الأوسط .

ان استخدام القوة أو التلاعب بالتوازن العسكري في المنطقة لا يمكن ان يحل محل اجراء كهذا يتخذه مجلس الأمن ، ولا يمكن ان يؤدي بأى حال من الأحوال الى نفس النتيجة ، اى استتباب الأمن العادل والدائم في المنطقة . ان أى اجراء آخر سيكون مآله الفشل اذ لم يقبل مؤيدوه ، كنقطة انطلاق ، ضرورة العدول عن أى اتجاه الى الغزو ، أو الهيمنة ، أو السيطرة أو الاستعباد . ان لجنة ال ٢٣ قد ذكرت بذلك في تقريرها عندما قالت ان ما من اتفاق أو معاهدة يمكن ان تؤثر على مستقبل الشعب الفلسطيني ، وحقوقه غير القابلة للتصرف أو على وضع الأراضي الفلسطينية ، يمكن ان تكون سليمة من الناحية القانونية اذ لم تأخذ في الاعتبار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، أو اذ ما انكرتها ، أو اذ تم التفاوت بشأنها بدون مشاركة منامة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان المشتركين في الندوة المعنية بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي انعقدت في كولومبو في سرى لانكا ، في شهر آب/اغسطس الماضي ، لاحظوا ان احدى المميزات لسياسة اسرائيل هي حرصها على القضاء على اشكال الوجود الوطني الفلسطيني . واعربوا عن الرأى

القائل انه في فلسطين المحتلة فان انكار حقوق الانسان هو جانب لانكار اوسع نطاقا ، أى انكار وجود الأمة الفلسطينية . وهذا يبرر ، في رأينا ، قيام مجلس الأمن بصورة طارئة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتأكد من ان حقوق الشعب الفلسطيني لم تتحول الى مجرد موضوع للمناقشة الاكاديمية ، أو افتراض لا يمكن ان يقبل أو يحتمل . ويجب ألا نألوا جهدا لاستبعاد هذا الاحتمال .

لا أستطيع ان اختم حديثي دون ان اكرر تأييد حكومة وشعب مدغشقر القاطع لقضية فلسطين . ومن دواعي الفخر والسعادة لنا ان نقيم مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ، علاقات قائمة على الثقة المتبادلة ، وكذلك علاقات على مستوى المنظمات الدولية والاقليمية التي تهتم بقضية فلسطين .

ويود وفد بلادى ايضا ان يضم صوته الى الوفود التي تحدثت قبله واعربت للسفير سارى من السنغال ، رئيس لجنة ال ٢٣ ، عن تقديرها للجهود التي بذلها ولا يزال يبذلها للدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣